الاختراق والمنافسة في سوق الخلوي.. بين الخصخصة والتحرير

عبد الحليم فضل الله

2007/6/23

صنف تقرير نشر مؤخراً لبنان في المرتبة 15 عربياً لناحية كثافة المنافسة في قطاع الخلوي، بعدما احتل المرتبة 11 في العام الماضي، حيث سجل 35.1 % في مقابل 51.1% معدلاً إقليميا.

لماذا يحتل لبنان هذه المرتبة المتأخرة؟ هل أن ملكية الدولة للقطاع هي السبب أم أن المشكلة هي في عدم إدخال مشغلين جدد وضعف قدرة الحكومة على تنظيم الأسواق والرقابة على القطاعات الحيوية سواء كانت في عهدة القطاع العام أو الخاص.

يرتبط ضعف تنافسية سوق الخلوي بثلاثة أسباب مترابطة إلى حد ما: قرار السلطة الإبقاء على الاحتكار الثنائي، صغر حجم السوق وعدم انفتاحها على الخارج ما يقلص عدد الشركات التي بوسعها مراعاة معيار "الإنتاج الأدنى فعاليّة" MES ، والبنية الاحتكارية للاقتصاد اللبناني التي تتأثر بتأخير إقرار قانون المنافسة والتلكؤ في وضع المراسيم التطبيقيّة لقانون حماية المستهلك ناهيك بعدم تطبيق القوانين السارية التي تمنع الممارسات الحصريّة. إن احتكارية السوق هي ميزة بنيوية تؤثر على السلوك الإجمالي للمستهلكين والمنتجين حتى في القطاعات القادرة على المنافسة، وبحسب دراسة معروفة أعدتها وزارة الاقتصاد، فإن 58% من الأسواق اللبنانية تعتبر احتكارية، ما يدل على أن "السلوك الاحتكاري واحتكار القلّة هما الشائعان". نستنتج من ذلك أن تحرير سوق بمفرده من دون تغيير رئيسي في البنية الإجمالية للسوق الوطنية وفي التشريعات والأطر المنظمة لن يؤدي إلى جني الثمار المرجوة.

يمكن اعتبار عام 2004 تاريخاً مهماً للتحول القوي نحو الانفتاح في أسواق الهاتف النقال العربية، لكن هذا لا يعني أن العلاقة حتمية بين التحرير liberalization والخصخصة، فلا زالت وضعية السوق غير تنافسية في عدد من البلدان التي يشغل أو يمتلك فيها القطاع الخاص شبكات الخلوي على خلاف أسواق أخرى تتسم بالمنافسة على الرغم من ملكية الدولة جزءاً من القطاع. وقد وجدت دراسة لـ (Arab Advisors Group) أن أسعار خدمة الخلوي هي الأدنى في الإمارات العربية المتحدة حيث تبلغ حصة الحكومة حوالي 40% من السوق فيما كان المغرب ثاني أعلى بلد ارتفاعا في الأسعار بعد ليبيا على الرغم من اعتماده الخصخصة شبة التامة.

سجل لبنان ثاني أدنى معدل اختراق بين الدول العربية بعد مصر (28% للعام 2006) و يقل هذا المعدل كثيراً عن نسب الاختراق في الدول المماثلة من ناحية الدخل الفردي، والتي يتخطى متوسطها 60%. وينطبق الأمر نفسه على الهاتف الثابت إذ أن نسبة الاخترا ق البالغة في لبنان أقل من 18% تقابلها نسبة اختراق معدلها حوالي سبعين بالمئة في الدول من فئة الدخل نفسه.

ويعود هذا التفاوت بين حجم السوق ومتوسط الدخل إلى الارتفاع الحاد في أسعار الخدمات التي تبلغ أكثر من ضعف معدلها في الدول العربية (مثلاً معدل أسعار خدمات الخلوي في لبنان بلغت خمسة أضعاف أسعار خدمات الخلوي في مصر العام الماضي..) ويعتبر لبنان الأكثر كلفة بين الدول العربية لناحية أسعار الدقائق الخلوية للاشتراك المدفوع مسبقاً، يضاف إلى ذلك أن الممارسات المتبعة في تسعير الخدمات وخصوصاً اعتبار كسر الدقيقة دقيقة كاملة ، تؤدي إلى زيادة غير مرئية في الأسعار مقدارها 30% تقريباً.

ما تقدم يتعارض مع الرأي القائل أنّ بيع رخصتي الخليوي سيؤدي تلقائياً إلى مضاعفة معدلات الاختراق وتخفيض الأسعار وتحسين جودة الخدمات، وهو الرأي الذي يتبناه ويروج له أنصار "الخصخصة الآن وبأي ثمن". والذي يتجاهل أيضا الحقائق الآتية:

- لم يؤثر استرداد الحكومة اللبنانية لشبكتي الخلوي عام 2003 على حجم السوق والأسعار. فقد ظلت نسب المشتركين على حالها تقريباً بين عامي 1999 و2003 لتسجل بعد ذلك نمواً متواضعاً معدله السنوي حوالي 6%، والسبب في هذا النمو انتعاش قطاع السياحة وحدوث تحسن ملحوظ في معدلات النمو في العامين التاليين.
- قبل الاسترداد، لم تترافق الزيادة في أعداد المشتركين بين عامي 1994 و1998مع استثمارات وتحسينات كافية من قبل الشركتين المالكتين ما أدى إلى تدهور في جودة الخدمات، وهذا يعزز الاعتقاد بأن الدولة التي تفشل في إدارة مرفق ما ستفشل أيضاً في الرقابة على سير العمل فيه بعد البيع.
- هناك علاقة لا يمكن إغفالها بين جدوى التحرير والخصخصة من جهة ومعدلات الضرائب من جهة أخرى، فارتفاع هذه المعدلات كما هو الحال في لبنان، سيحد من الأثر الايجابي على حجم السوق لأي انخفاض في الأسعار. ناهيك بأنّ الدراسات الحديثة تكشف عن علاقة عكسيّة بين مستوى الضرائب وحجم الاستثمار في القطاع.

وبالمحصلة، لا يرتبط اتساع سوق الخلوي وتحسن درجة المنافسة فيه بالخصخصة، بقدر ارتباطه بالعوامل التالية: نسب نمو اقتصادي مرتفعة، تشريعات وبرامج لحماية المستهلك، سياسة مالية ملائمة بما فيها معدلات مقبولة للضرائب غير المباشرة على خدمات الخلوي، رقابة حكومية فعالة. وإذا كان هدف الخصخصة تطوير القطاع وتفعيله كما تقول الحكومة، فإنّ

أفضل الخيارات، الشروع بالبيع في اللحظة التي يصبح متاحاً فيها إدخال مشغل ثالث، وهذا غير ممكن في سوق صغيرة كلبنان تقل نسبة الاختراق فيها عن 40% من المقيمين، أما إذا كان الهدف استخدام حصيلة البيع لإطفاء جزء من الدين العام فهو هدف مشروع شرط الحصول على مردود مجد وعادل، واعتماد آليات شفافة لتحقيقه.